المجلة العربية للعلوم السياسية

مجلة دورية محكمة

تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية

بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية

العدد ٢٤ ـ خريف ٢٠٠٩ م

	افتتاحية: الولاء الوطني والولاءات الفرعية	عدنان السيد حسين
قضايا دولية	☆ الفشل العلمي الأمريكي في العراق وفشل استراتيجيات «تحويل» الصراع	أحمد جميل عزم
	☆ إضاءات على تراجع اليسار العربي وصعود اليسار الأمريكي اللاتيني	جميل مصعب محمود
	☆ الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي)	نورهان الشيخ
دراسات	☆ الخليج العربي: الأصول التاريخية للقيادة المركزية الوسطى دراسة في الاستعمار الجديد (١٩٤٥ ــ ٢٠٠٣)	فتحي العفيفي
	☆ وظائف النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي	سلمان بونعمان
	☆ الكمّ والكيف في مناهج البحث في العلوم الاجتماعية عامة، والسياسية خاصة	أحمد علي سالم
آراء	☆ التجمع اليمني للإصلاح بين البرنامج السياسي وشعار الإسلام هو الحل	عادل مجاهد الشرجبي
كتب	☆ الاجتهاد بين أسر الماضي وآفاق المستقبل (محمد حسين فضل الله)	عفيف عثمان
	☆ مستقبل السياسة الإثيوبية في منطقة القرن الأفريقي (طارق عبد الله ثابت الحروي)	طلال عبده الجندي
نشاطات	☆ تقرير عن: المائدة المستديرة «العرب وتحديات الحاضر والمستقبل» الزاوية ــ ليبيا، ٢٤ ــ ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٩	أحمد حلواني
	☆ يوميات عربية ودولية مختارة	
	☆ ببليوغرافيا مختارة	

المجلة العربية للعلوم السياسية

مجلة دورية محكمة

تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية

بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية

العدد ٢٤ خريف ٢٠٠٩ م

جميع المراسلات على عنوان:

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

هاتف: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (١-٩٦١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (١-٩٦١+)

E-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):

- ٧٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات في أقطار الوطن العربي
- ٩٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات خارج الوطن العربي
- ٤٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أقطار الوطن العربي كافة
- ٦٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أوروبا
- ٧٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أمريكا وسائر الدول

الاشتراك لمدى الحياة (بما فيه أجور البريد الجوي):

- ٥٠٠ دولار أمريكي للأفراد
- ٧٥٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات

تدفع الاشتراكات مقدماً إما:

- بشيك مسحوب على أحد المصارف الأجنبية لأمر: «مركز دراسات الوحدة العربية» «Centre for Arab Unity Studies».
- أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية، رقم (073.02.252.070135.09) بالدولار الأمريكي رقم حساب البنك الدولي: 390.3800022.003، بنك بيبلوس ـ الحمراء ـ فرع السادات، سويفت كود: BYBALBBX، ص. ب: 5605-11 / بيروت ـ لبنان، تلكس: BYBANK 44078 - 41601 LE، تلفاكس: 801655 - 801623 (1-961+)
- أو باستعمال بطاقة الائتمان (Credit Card) من خلال موقع المركز على الإنترنت (http://www.caus.org.lb).

الجمعية العربية للعلوم السياسية

المجلة العربية للعلوم السياسية | العدد الرابع والعشرون | خريف ٢٠٠٩ م

المحتويات

□ افتتاحية: الولاء الوطني والولاءات الفرعية ..... عدنان السيد حسين ٤

قضايا دولية

☆ الفشل العلمي الأمريكي في العراق وفشل استراتيجيات «تحويل» الصراع ..... أحمد جميل عزم ٩

☆ إضاءات على تراجع اليسار العربي وصعود اليسار الأمريكي اللاتيني ..... جميل مصعب محمود ٢٥

☆ الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي) ..... نورهان الشيخ ٤٣

دراسات

☆ الخليج العربي: الأصول التاريخية للقيادة المركزية الوسطى دراسة في الاستعمار الجديد (١٩٤٥ ـ ٢٠٠٣) ..... فتحي العفيفي ٦١

☆ وظائف النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي ..... سلمان بونعمان ٨١

☆ الكمّ والكيف في مناهج البحث في العلوم الاجتماعية عامة، والسياسية خاصة (قراءة في الجدل بين دارسي المتغيرات والحالات وما غاب عنهم من مشكلات بناء المفاهيم) ..... أحمد علي سالم ١١٣

الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي)

نورهان الشيخ(*)

أستاذة العلوم السياسية المساعدة،

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة

كانت روسيا في مقدمة الدول الرافضة للاحتلال الأمريكي للعراق، وقد جاهرت بموقفها هذا علانية داخل مجلس الأمن عندما رفضت مشروع القرار الأنغلو ـ أمريكي لتخويل الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة ضد العراق تحت مظلة الأمم المتحدة. وقد أثر هذا الأمر دون شك في مسار القضية العراقية، وأخرج السلوك الأمريكي من نطاق الشرعية الدولية، وأكد الصبغة الاستعمارية الواضحة للاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في آذار/مارس ٢٠٠٣؛ ليصبح احتلالاً مستنكراً على الصعيد الدولي رسمياً وشعبياً. ورغم أن موقفها لم يحل دون احتلال الولايات المتحدة للعراق، إلا إنه كان موقفاً هاماً من الناحية السياسية والدبلوماسية.

يضاف إلى هذا، دلالات الموقف الروسي في ما يتعلق بأدبيات العلاقات الدولية، التي يمكن إيجازها في بعدين أساسيين:

أولهما، أن أزمة الاحتلال الأمريكي للعراق والموقف الروسي منها أدّيا إلى مراجعات واسعة في أدبيات العلاقات الدولية وأطروحاتها. فمن ناحية **أولى**، مثلت الأزمة تحولاً عن أدبيات السياسة الخارجية، التي كانت ترى أن الدول التسلطية أكثر ميلاً إلى استخدام الأدوات العسكرية في تنفيذ سياستها الخارجية، وأكثر ميلاً إلى اللجوء إلى الحرب أو السلوك الصراعي الخارجي بصفة عامة، من الدول الديمقراطية؛ في حين إن النظم الديمقراطية أكثر ميلاً إلى احترام الشرعية الدولية، ومن ثم اللجوء إلى المنظمات الدولية والقضاء والتحكيم الدوليين، كأداة لتسوية منازعاتها الدولية. فالدولتان المعتديتان، وهما الولايات المتحدة وبريطانيا، تدّعيان أنهما من الديمقراطيات العريقة، وأن العراق دولة تسلطية؛ في حين إن العراق هو الذي تم انتهاك سيادته وغزوه واحتلاله دون أي مبرر، سوى تحقيق المصالح الأمريكية والبريطانية. كما إن النظم التي يُنظر إليها على أنها تسلطية أو حديثة

(*) البريد الإلكتروني: nourhansh@hotmail.com.

العهد بالديمقراطية، أو لم تنضج هذه الأخيرة فيها بعد (روسيا)، هي التي عارضت الاحتلال الأمريكي، وتمسكت بالحل السلمي للأزمة في إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

ومن ناحية **ثانية**، أدى السلوك الأمريكي وما نجم عنه من انتقاص لدور وفعالية الأمم المتحدة، إلى مراجعة الأدبيات التي كانت ترى أن الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية، قيّدا عمل الأمم المتحدة؛ وأن نهاية الحرب الباردة سوف تؤدي إلى دور أكثر فعالية للأمم المتحدة، خاصة مع وجود دولة قائدة على قمة النظام الدولي. فقد ارتبط هذا التراجع في دور الأمم المتحدة في القضايا الدولية والإقليمية، ارتباطاً وثيقاً بالهيمنة الأمريكية وتجاوُزِها لكل ما قد يعيق تنفيذ مخططاتها وسياساتها، حتى لو تجاوزت الأمم المتحدة ذاتها، التي من المفترض أن تمثل إرادة المجتمع الدولي والشرعية الدولية بمعناها الواسع. فبدلاً من أن تنصاع الولايات المتحدة إلى رأى الأغلبية في مجلس الأمن، تجاهلت ذلك تماماً، وقامت باحتلال العراق في عمل أحادي الجانب.

ومن ناحية **ثالثة**، دفع موقف روسيا الكثيرين إلى إعادة النظر في مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ذاتها، بعد الانتهاكات الأمريكية الصارخة لحقوق العراق حكومة وشعباً. وبدا واضحاً جلياً أن المبادئ التي كانت تلوح بها الولايات المتحدة في وجه روسيا وغيرها، واتهامها لها بالتسلط وانتهاك حقوق الإنسان في الشيشان، ما هي إلا شعارات تخفي خلفها الوجه الاستعماري الحقيقي للولايات المتحدة، بكل ما ينطوي عليه ويرسخه من انتهاكات لسيادة الدول وحقوق وحريات شعوبها. فقد صاحبت الاحتلال الأمريكي للعراق انتهاكات صريحة ومعلنة لحقوق الإنسان، وللقانون الدولي الإنساني؛ الأمر الذي مثل ردة وصدمة لأطروحات حقبة التسعينيات، التي سادها التفاؤل بشأن مزيد من الالتزام الدولي بالمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان في وقتي السلم والحرب، لا سيما وأنها صدرت من الولايات المتحدة، التي ارتدت طويلاً عباءة النضال دفاعاً عن حقوق الإنسان.

أما البعد **الثاني** لهذه الدلالات، فتمثّل في أن التغير الذي انتاب السياسة الروسية تجاه العراق في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي، قدم نموذجاً للتغير في السياسة الخارجية، الناجم عن تغيرات جوهرية في البيئة الإقليمية والدولية؛ ليضيف بذلك إلى أدبيات العلاقات الدولية في هذا الصدد، ويعضد من أهمية دراسة التغير في السياسة الخارجية. فخلال حقبتي الستينيات والسبعينيات، لم يحظَ هذا النوع من الدراسات باهتمام كبير، على الرغم من أن التغير في السياسة الخارجية، وإعادة هيكلة توجهاتها الأساسية، كانت ظاهرة موجودة وقائمة. ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وفي ظل التغيرات العالمية والإقليمية، السريعة والمتلاحقة، التي أدت إلى حدوث تغييرات جذرية في السياسة الخارجية للعديد من الدول؛ وفي ظل التغير في الأنماط السلوكية التي اتبعتها في سياستها الخارجية لعقود طويلة، وهي التغيرات التي بدأت بانهيار النظم الشيوعية في دول أوروبا الشرقية، وتوحيد الألمانيتين، وانهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة؛ أصبح من الضروري تطوير الأطر النظرية القادرة على تحليل هذا التغير وفهم أبعاده والعوامل الحاكمة له.

في هذا السياق، بدأت الإرهاصات الأولى للاهتمام بدراسة التغير في السياسة الخارجية

مطلع الثمانينيات، فجاء كتاب روبرت غيلبين بعنوان **الحرب والتغير في السياسة العالمية**، وكتاب جيمس روزناو الذي ضم مجموعة من البحوث تحت عنوان **دراسة التكيف السياسي** ضمن سلسلة «مقالات في تحليل السياسة الدولية»[١]. ويعتبر الكتاب الذي حرره هولستي عام ١٩٨٢ تحت عنوان **لماذا تغير الدول من تحالفاتها: إعادة هيكلة السياسة الخارجية في عالم ما بعد الحرب** هو بداية الدراسة المباشرة والمتعمقة للموضوع[٢]. وقد توالت الأدبيات في هذا المجال، ففي أواخر الثمانينيات، جاءت دراسة غولدمان عن التغير في السياسة الخارجية، وذلك في كتابه **التغير والاستقرار في السياسة الخارجية: مشاكل واحتمالات الانفراج**[٣]؛ ومع بداية التسعينيات، تمثلت إضافة هيرمان وإسهامه، في مقاله تحت عنوان: «تغيير الاتجاه: عندما تختار الحكومات أن تغير اتجاه سياستها الخارجية»[٤]. ثم الكتاب *الذي قام بتحريره روزيتي وهاغان وسامبسون في عام ١٩٩٤، تحت عنوان* ***إعادة هيكلة السياسة الخارجية: كيف تستجيب الحكومات للتغير العالمي***[٥].

أولاً: تطور السياسة الروسية تجاه العراق: خلفية تاريخية

أُقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي والعراق، كغيره من البلدان العربية تحت النفوذ البريطاني، عقب الحرب العالمية الثانية. يومها، دفعت ظروف الحرب إلى تحالف الاتحاد السوفياتي مع الحلفاء (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا)، وتشكيل ما سمي بالجبهة الديمقراطية، في مواجهة الخطر الألماني بقيادة هتلر؛ وقد حد هذا الأمر من مخاوف بريطانيا من المد الشيوعي، فأعطت الضوء الأخضر لمستعمراتها ومناطق نفوذها بإقامة علاقات رسمية محدودة مع الاتحاد السوفياتي، فتمت إقامة العلاقات مع المملكة العراقية في ٢١ آب/أغسطس ١٩٤٤.

وفي إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي؛ ظلت العلاقات السوفياتية العراقية محدودة. نتيجة انتشار الشيوعية في العراق والبلدان العربية، ووقوف الحزب الشيوعي العراقي موقف المعارض لسياسات الحكومات المتعاقبة، مما أدى إلى تشدد تلك الحكومات في علاقاتها مع الاتحاد

---

(١) James N. Rosenau, *The Study of Political Adaptation*, Essays on the Analysis of World Politics (London: F. Pinter; New York: Nichols Pub. Co., 1981).

(٢) K.J. Holsti, *Why Nations Realign: Foreign Policy Restructuring in the Postwar World* (London; Boston, MA: Allen and Unwin, 1982).

(٣) Kjell Goldmann, *Change and Stability in Foreign Policy: The Problems and Possibilities of Détente* (New York: Harvester Wheatsheaf, 1988).

(٤) Charles F. Herman, «Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy,» *International Studies Quarterly*, no. 34 (1990).

(٥) Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan and Martin W. Sampson III, eds., *Foreign Policy Restructuring: How Governments Respond to Global Change*, Studies in International Relations (Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1994).

السوفياتي، جرّاء الاعتقاد بأنه يدعم الحركات الشيوعية في العراق وخارجها. كما إن العراق انضم إلى التحالف الأمريكي الغربي ضد الاتحاد السوفياتي، من خلال انضمامه إلى مشروع «قيادة الشرق الأوسط»، الذي طرحته الولايات المتحدة عام ١٩٥١ وضم إلى جانبها فرنسا وتركيا، ثم بريطانيا وباكستان وإيران في عام ١٩٥٥؛ وهو ما أطلق عليه «حلف بغداد»، الذي هدف بالأساس إلى تطويق الاتحاد السوفياتي واحتواء نفوذه في المنطقة؛ بل إن العراق قد بادر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي في كانون الثاني/يناير ١٩٥٥.

وعقب سقوط النظام الملكي، وقيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق؛ سارع الاتحاد السوفياتي إلى الاعتراف بالحكومة التي شكلتها الثورة، بعد يوم واحد من قيامها. وفي ١٦ تموز/يوليو، أصدر الاتحاد السوفياتي بياناً رسمياً، هاجم فيه إنزال الولايات المتحدة وبريطانيا قواتهما في لبنان والأردن، وحذر الدولتين من الاعتداء أو التدخل في شؤون العراق.

وفي اليوم التالي، وبعد الثورة بثلاثة أيام، أُعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وبدأ العراق تحالفه الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي؛ فقاطع اجتماعات حلف بغداد، مما اضطر الولايات المتحدة إلى نقل مقره من بغداد، وتغيير اسمه إلى «المعاهدة المركزية»، فيما أعلن العراق انسحابه رسمياً من الحلف في ٢٤ آذار/مارس ١٩٥٩. وقام العراق بتوطيد علاقاته السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي وبلدان المعسكر الشرقي، كما أبرمت حكومة الثورة اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي لتسليح الجيش العراقي، وتزويده بأسلحة جديدة متطورة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩[٦].

وبعد هزيمة ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، زار رئيس مجلس السوفيات الأعلى نيكولاي بودجورني بغداد، في أول زيارة من نوعها؛ تأكيداً لعمق الروابط والصداقة والتعاون بين البلدين، والدعم السوفياتي للعراق وأمنه واستقراره.

ولم يؤثر الانقلاب الذي قام به حزب البعث في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، في العلاقات السوفياتية العراقية، فواصل البلدان تعاونهما الاستراتيجي في مختلف المجالات، وتم توقيع أول اتفاقية في مجال الصناعات النفطية بين العراق والاتحاد السوفياتي عام ١٩٦٩. وزار صدام حسين موسكو عام ١٩٧١، ثم في عام ١٩٧٢، بوصفه نائباً لرئيس الجمهورية؛ وقام بتوقيع اتفاقية التحالف الاستراتيجي التي حصل العراق من خلالها على دعم اقتصادي وعسكري من الاتحاد السوفياتي.

وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٩٠، كان العراق من أهم مستوردي الأسلحة السوفياتية، وقد بلغ حجم المبيعات العسكرية للعراق في تلك الفترة ما قيمته ٣٠,٥ مليار دولار؛ هذا إلى جانب الدعم الفني الذي كان يقوم به الخبراء السوفيات، وتدريب

(٦) علي دنيف حسن، «العلاقات العراقية ـ الروسية (١٩٤٤ ـ ٢٠٠٣)،» **الصباح** (بغداد)، ٢٠٠٣/٩/٢٣.

العسكريين العراقيين. وقد أنشئت في العراق، بمساعدة الاتحاد السوفياتي، مصانع إنتاج المعدات العسكرية؛ حيث حصل على ٦٠ ترخيصاً بصنع الأسلحة الروسية، ومنها مصنع مدافع هاوتزر، ومصنع الرشاشات كلاشنيكوف، ومصنع ذخائر المدفعية.

ساهم الاتحاد السوفياتي كذلك في تنمية القدرات الاقتصادية العراقية، وأنشأ العراق بمساعدة الاتحاد السوفياتي ٨٤ مشروعاً تنموياً، من أهمها تطوير حقول نفط الرميلة الشمالية، وحقول نهر عمر واللحيس، التي بلغت إنتاجيتها الإجمالية ٤٥ مليون طن سنوياً؛ كما تم إنشاء خط أنابيب مشتقات النفط بغداد ـ البصرة، وإنشاء المحطات الكهروحرارية والكهرومائية («الناصرية» و«النجيبية» و«دوكان»)، بقدرة إجمالية ١٤٤٠ ميغاواط؛ وشارك الاتحاد السوفياتي أيضاً في إنشاء معمل الآلات الزراعية في الإسكندرية، ومعمل الأدوية في سامراء.

وقد شهدت العلاقات السوفياتية العراقية تراجعاً نسبياً منذ عام ١٩٨٠، عندما أطلق العراق برنامجه النووي الذي يعتمد بشكل واضح على الخبرات الغربية. فقد بدأ العراق مساره النووي عام ١٩٥٥ بمساعدة فرنسية، حين أنشئ مركز أبحاث أوزيراك في التويثة جنوب بغداد، وصاحب ذلك اتجاه العراق خلال حربه مع إيران إلى تنويع مصادر تسليحه من دول أخرى، مثل فرنسا ويوغسلافيا ورومانيا وغيرها، الأمر الذي أثر نسبياً في علاقاته مع الاتحاد السوفياتي.

وعقب الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، أعلن الاتحاد السوفياتي رفضه للغزو، وطالب العراق بالانسحاب من الكويت، وأيد التحالف الدولي ضد العراق سياسياً ودبلوماسياً داخل مجلس الأمن، ووافق على القرارات الخاصة بفرض عقوبات على العراق، وتدخل دبلوماسياً لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت. وقد ارتبط هذا جزئياً بظروف انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي حدث رسمياً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، باستقالة الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيف(٧).

وقد شهد الموقف الروسي في فترة ما بعد الغزو العراقي للكويت تحولاً نسبياً، حيث اتجهت روسيا إلى تأييد العراق؛ وقد اتخذ هذا التأييد بعدين أساسيين:

أولهما السعي إلى تخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ آب/أغسطس ١٩٩٠، تمهيداً لرفعها. وقد خرقت روسيا الإجماع الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، عندما امتنعت عن التصويت على مشروع قرار لمجلس الأمن يتعلق بتحميل العراق مسؤولية التأخير في بيع

(٧) Robert O. Freedman, «Moscow and the Middle East Since the Collapse of the Soviet Union: A Preliminary Analysis,» in: Roger E. Kanet and Alexander V. Kozhemiakin, eds., *The Foreign Policy of the Russian Federation* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire UK: Macmillan Press Ltd.; New York: St. Martin's Press, 1997), p. 147, and Richard K. Herman, «Russian Policy in the Middle East: Strategic Change and Tactical Contradictions,» *Middle East Journal*, vol. 48, no. 3 (Summer 1994), p. 466.

النفط؛ حيث رأت روسيا أن لجنة العقوبات هي المسؤولة عن ذلك، ولا يجوز معاقبة العراق عليه. كما عارضت المشروع البريطاني في مجلس الأمن، المدعوم من الولايات المتحدة، الذي تضمن فرض نظام جديد لعقوبات الأمم المتحدة على العراق، في ما عُرف بـ «العقوبات الذكية»؛ انطلاقاً من كونه «مشروعاً أحادي الجانب، حيث يشتمل على بنود للتضييق على العراق، في حين لم يذكر شيئاً عن البرامج العسكرية للعراق ولا يتضمن أفقاً لرفع العقوبات» عنه. كذلك قامت روسيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، باستئناف رحلاتها الجوية المباشرة إلى بغداد، في تحدٍّ واضح للحظر الأمريكي، والعزلة التي كانت تحاول فرضها على العراق.

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠١، طرحت روسيا مشروع قرار داخل مجلس الأمن، يربط تجميد العقوبات الدولية بضرورة نشر منظومة للرقابة على نزع السلاح في العراق، على أساس القرارات الدولية. ويتضمن ذلك إقامة نظام لمراقبة الأسلحة العراقية ورفع العقوبات بعد ١٨٠ يوماً، بناء على توصية يتقدم بها كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة يومها. إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا المشروع، كما فشلت روسيا في اقناع بغداد بالسماح بدخول المفتشين الدوليين إلى الأراضي العراقية مقابل تخفيض العقوبات، وهو ما انعكس بوضوح خلال زيارة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي إلى موسكو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

البعد **الثاني** هو رفض استخدام القوة ضد العراق، فقد أدانت روسيا الضربات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو ١٩٩٣، وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وشباط/فبراير ٢٠٠١.

من ناحية أخرى، تغير مضمون التعاون الثنائي بين البلدين، بعد فرض العقوبات الدولية على العراق؛ فتراجع التعاون في المجال العسكري التقني، وتركز في المجال الاقتصادي، حيث كانت روسيا تصدّر إلى العراق سيارات الشحن «كاماز»، والحافلات، وعربات القطار، وقضبان السكك الحديدية، والأنابيب، ومراجل البخار، وغيرها. وواصلت شركات النفط الروسية عملها في العراق بعد عام ١٩٩١. وبلغ عدد الشركات الروسية العاملة في العراق قبل الاحتلال الأمريكي ٣٩ شركة، وبلغت حصة ٢٠ شركة منها في استخراج النفط العراقي نسبة ٤٠ بالمئة من إجمالي الإنتاج العراقي. وفي آب/أغسطس ١٩٩٣، تم توقيع ٣ اتفاقيات عراقية ـ روسية في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني، لأول مرة بعد فرض عقوبات مجلس الأمن الدولي؛ كما تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الروسية ـ العراقية على مستوى الحكومتين، للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني؛ وقد عقدت هذه اللجنة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ستة اجتماعات. ووفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة التنمية الاقتصادية في روسيا الاتحادية، فإن الحجم الإجمالي للصفقات المعقودة بهدف توريد السلع إلى العراق من روسيا ودول أخرى بوساطة روسية، بلغ ١,٥ مليار دولار؛ كما بلغ حجم التداول السلعي لدى الشركات الروسية العاملة في العراق قبل بدء الاحتلال الأمريكي ٧,٧٣ مليار دولار. وكانت روسيا تتقدم الدول الأخرى في مجال التداول السلعي مع العراق على الصعيد الاقتصادي الخارجي، وقد بلغت حصتها فيه نسبة ١٥ بالمئة.

ثانياً: موقف روسيا من أزمة الاحتلال الأمريكي للعراق

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية للموقف الروسي من الأزمة العراقية، وفقاً لتطورات الأزمة على النحو التالي:

١ ـ مرحلة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق

وفيها عارضت روسيا الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب، ونقل العملية إلى ما تسميه بالدول المارقة، وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد أفغانستان. ورفضت موسكو مشروع القرار الذي قُدم من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وأكدت ضرورة العمل على تنفيذ القرار ١٤٤١ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بشأن نزع أسلحة العراق وإعطاء المفتشين الدوليين مهلة من الزمن، وعدم استعمال القوة العسكرية، وأن يكون مجلس الأمن إطاراً لحل المشكلة.

وحذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الولايات المتحدة من شن هجوم عسكري من جانب واحد، إذا كانت ترغب في الحفاظ على الائتلاف الدولي الذي حشدته ضد الإرهاب. ورفض بوتين مفهوم «محور الشر»، الذي طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش في وصفه العراق وإيران وكوريا الشمالية، وذكر أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن في قرارها بشن حملة عسكرية ضد أفغانستان، إذ إن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فوري. ولكن يجب ألا يكون هناك أي استثناء مشابه في ما يتعلق بشن هجمات على العراق أو إيران أو كوريا الشمالية. وأعربت القيادة الروسية عن قناعتها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق في دعم منظمات إرهابية عالمية، بما في ذلك تنظيم القاعدة؛ كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل، أو أنه يقوم بإنتاجها.

ولكن رغم نجاح روسيا ـ بالتنسيق مع فرنسا والصين ـ في الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن يخولها حق التدخل العسكري في العراق، إلا أنها لم تستطع الحيلولة دون قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري أحادي الجانب، عبر احتلال العراق متجاوزة ومنتهكة الشرعية الدولية والقانون الدولي.

٢ ـ موقف روسيا من الاحتلال الأمريكي للعراق

اتسم الموقف الروسي منذ بدء الأزمة العراقية بالوضوح وثبات التوجه، فقد أكدت روسيا ما يلي:

أ ـ أولوية تحقيق الاستقرار في العراق، وضرورة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لذلك، والتشديد على ضرورة التخفيف من المعاناة الإنسانية لشعب العراق، واستمرار المساعدات المقدمة إليه.

ب ـ ضرورة حل الأزمة العراقية في إطار الأمم المتحدة، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن السابقة في هذا الخصوص.

ج ـ تأكيد احترام سيادة العراق واستقلاله السياسي، وضمان وحدة وسلامة أراضيه، واحترام حق الشعب العراقي في تحديد السلطة الحاكمة له، وكذلك في استغلال الموارد الطبيعية للعراق.

د ـ ضرورة مراعاة المصالح الشرعية لدول الجوار العراقي، والدول الأخرى المعنية بإعادة بناء عراق ما بعد الحرب؛ في إشارة واضحة إلى المصالح الروسية في العراق.

وقد كان هناك تشديد مستمر من جانب روسيا، على ضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية، وضرورة تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق. واعتبر بوتين أن «التدخل العسكري الأمريكي أساء إلى العراق أكثر مما فعل الرئيس العراقي الراحل صدام حسين». كما أكد دوماً ضرورة حل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في اختيار حكومته وإدارة شؤون بلاده، تأييداً لمبدأ «شعب العراق يحكم العراق». ورفضت روسيا رفضاً تاماً مشاركة أي قوات روسية لحفظ السلام في العراق، رغم أن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري طلب ذلك صراحة، خلال زيارة له إلى موسكو في تموز/يوليو ٢٠٠٤. كما أقر مجلس الدوما (البرلمان) الروسي في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣، بياناً وصف فيه الاحتلال الأمريكي بأنه خرق لأصول القانون الدولي.

٣ ـ مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

أدركت روسيا خلالها أن الاحتلال الأمريكي للعراق أصبح أمراً واقعاً، وأن تحقيق مصالحها الاقتصادية في العراق رهن بتحقيق الاستقرار السياسي فيه من ناحية، والتعاون في حدود ما مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى؛ حيث أصبح من المستحيل على أي قوة دولية الدخول إلى العراق إلا من البوابة الأمريكية.

في هذا الإطار، وافقت روسيا في أيار/مايو ٢٠٠٣ على المقترح الأمريكي برفع العقوبات المفروضة على العراق، باستثناء تلك العسكرية (قرار مجلس الأمن الرقم ١٤٨٣)؛ في مقابل احترام الديون المستحقة لروسيا وعقودها المبرمة سابقاً في العراق. وأعلن وزير الخارجية الروسي في تموز/يوليو ٢٠٠٣، استعداد روسيا لاستئناف الاتصالات مع المجلس الحاكم في العراق، المدعوم من الولايات المتحدة، بل واعتبرت المجلس خطوة هامة نحو نقل السلطة من قوات التحالف إلى العراقيين أنفسهم.

من ناحية أخرى، شاركت روسيا في الجهود الدولية والإقليمية الساعية إلى احتواء الأزمة العراقية وتحقيق الاستقرار فيه. فقد شاركت روسيا في المؤتمر الدولي حول العراق، الذي عقد في شرم الشيخ في ٢٢ ـ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إلى جانب ممثلي الدول الكبرى، وأربع منظمات دولية وإقليمية (هي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية)، والدول المجاورة للعراق. وكان الهدف من ذلك دعم وتأمين العملية الانتخابية في العراق، التي كانت مقررة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأكد فلاديمير بوتين أن العراقيين قادرون بأنفسهم على بناء عراق قوي مستقل،

وأن روسيا تدعم مبادرة بغداد لإجراء مشاورات ولقاءات متعددة الأطراف حول العراق. أعقب ذلك مشاركة روسيا في مؤتمر العهد الدولي الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لدعم العراق[٨].

كما شاركت روسيا أيضاً في المؤتمر الدولي الذي دعت إليه الحكومة العراقية، وعقد جلساته الأولى في بغداد في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، بمشاركة وفود ١٧ دولة ومنظمة، بينها ممثلو الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، والبلدان المجاورة للعراق، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية المعنية، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وناقش المؤتمر قضايا الأمن الحدودي واللاجئين والمشردين في الداخل وإمدادات النفط. وقد أكّدت روسيا أن الهدف من المؤتمر يجب أن يكون صياغة مواقف جماعية، وليس دعم المبادرة الأمريكية بشأن العراق، التي تعتمد من وجهة النظر الروسية على ضرورة أن تقوم الحكومة العراقية بإسكات جميع معارضيها؛ ورأت أن الإدارة الأمريكية التي ترفض رغم خسائرها الجسيمة، الاعتراف بهزيمة مشروعها السياسي في العراق، وفشلها العسكري في القضاء على ما تصفه بالتمرد، هي الأحوج إلى آلية دولية للخروج من «المستنقع» مع الاحتفاظ بماء الوجه. كما أكّدت روسيا أن المؤتمر الدولي سيكون المخرج المناسب لانسحاب يضمن على المدى البعيد المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، على أساس العلاقات المتكافئة والمنافع المتبادلة. ودعا وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف إلى إشراك الدول الإقليمية في الجهود الرامية إلى تسوية الوضع في العراق، وأكد ضرورة إشراك سورية والأردن والعربية السعودية وإيران ومصر في عملية التسوية السياسية للوضع في العراق. وقال إن «للمجتمع الدولي برمته مصلحة في تطبيع الوضع في العراق الذي يعاني عملياً من عنف طائفي»[٩].

ثالثاً: العوامل التي حكمت موقف روسيا من الأزمة العراقية

يمكن تفسير موقف روسيا من الأزمة العراقية في ضوء مجموعتين من العوامل: العوامل الاقتصادية، والعوامل الاستراتيجية.

١ ـ العوامل الاقتصادية

تعتبر الاعتبارات الاقتصادية هي المحدد الحاكم لسياسة روسيا تجاه العراق؛ وقد كان حرصها وسعيها إلى رفع العقوبات عن العراق في التسعينيات، نتيجة إضرارها المباشر بالمصالح الروسية. وقد قدرت خسائر روسيا خلال حقبة التسعينيات، من جراء هذه العقوبات، بنحو ٣٠ مليار دولار. وتضمن ذلك توقف العراق آنذاك عن سداد ديونه لروسيا (٧ مليار دولار)، وتأجيل دخول مجموعة من العقود المبرمة بين روسيا والعراق بنحو ٢٠

(٨) **الصباح**، ٢٠٠٦/٩/٢٤.
(٩) **الصباح**، ٢٠٠٧/٣/١٣.

مليار دولار، إلى حين رفع العقوبات عن العراق؛ كان من أبرزها اتفاق استثمار حقول النفط في غرب القرنة جنوب العراق بقيمة حوالى ٣,٨ مليار دولار. وكان قد تم توقيع الاتفاق في آذار/مارس ١٩٩٧، وكان من المفترض أن يجري التطوير على أساس المشاركة في الإنتاج، الذي يقدر بـ ٦٠٠ ألف برميل يومياً، على أن يكون نصيب الجانب الروسي ٧٥ بالمئة، والعراقي ٢٥ بالمئة. هذا إلى جانب العقود الخاصة باستثمار حقول شمال الرملية، واستكمال خطوط الأنابيب بين بغداد والناصرية. وكانت هناك مكاتب دائمة لـ ٣٩ شركة روسية في العراق، تُعادل حصة ٢٠ منها نحو ٤٠ بالمئة من النفط العراقي المبيع في السوق العالمية. يضاف إلى هذا، أن العراق كان سوقاً أساسية للسلاح الروسيّ، فقد قدمت روسيا للعراق أسلحة تقدر قيمتها بـ ٢,٥ مليار دولار أثناء حربه مع إيران. وكانت روسيا تتطلع إلى أن تقوم بإعادة تسليح العراق، وذلك بعد رفع العقوبات عنه، ويتضمن ذلك مده بالأسلحة الحديثة وبقطع الغيار والخبراء، وقيامها بالتدريب وغير ذلك[١٠]. وقد تضمنت الخسائر الاقتصادية لروسيا جراء العقوبات، انخفاض التبادل التجاري بين البلدين في العام ٢٠٠٣ إلى ٢٥٢ مليون دولار، مما يقل ٨ أضعاف عمّا كان عليه في العام ١٩٨٩، حين تجاوز ٢ مليار دولار.

ولقد كانت المصالح الاقتصادية المباشرة وراء معارضة روسيا للاحتلال الأمريكي للعراق. ففي ظل الاحتلال الأمريكي، كان من الصعب تصور فرصة لتعاون اقتصادي وعسكري حقيقي ومجدٍ اقتصادياً بين العراق وروسيا.

من ناحية أخرى، فإن السيطرة الأمريكية على النفط العراقي ستكسب الولايات المتحدة تأثيراً في حجم الإنتاج العراقي من النفط، ومن ثم في أسعاره العالمية، الأمر الذي سيؤثر حتماً في روسيا. فمن المعروف أن قطاع الطاقة يمثل عصب الاقتصاد الروسي، وعماد النهضة الاقتصادية التي شهدتها روسيا منذ وصول بوتين إلى السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، وعليه تنعقد الآمال في مزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي. فلا مستقبل حقيقياً لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمي، توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج، وتحقق التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي، والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها؛ كما تضمن من خلاله استقلالية قرارها الخارجي وقدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي. فالنفط يسهم بنحو ١٣ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الروسي، أي أن انخفاضاً بمقدار دولار واحد في سعر برميل النفط، يصيب الخزانة الروسية بخسارة تتراوح بين ١ و١,٤ مليار دولار سنوياً، وتشكل الصادرات السلعية الروسية، وخاصة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن، حوالى ٨٠ بالمئة من إجمالي الصادرات الروسية. في هذا الإطار، تبرز أهمية الحفاظ على استقرار السوق النفطية، وضمان حد أدنى لأسعار النفط بالنسبة إلى روسيا.

(١٠) Richard F. Staar, «Russia and the Islamic Middle East,» *Mediterranean Quarterly* (1997), p. 167.

٢ ـ العوامل الاستراتيجية

منذ منتصف التسعينيات، بلورت روسيا تصوراً استراتيجياً في ما يتعلق بهيكل القوة في النظام الدولي؛ وأعلنت معارضتها صراحة لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي، في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة. كما عارضت توسيع حلف الأطلنطي، وعبرت عن قلقها تجاه احتمالات تنامي الهيمنة الأمريكية، في ظل سعي الولايات المتحدة إلى السيطرة على مصادر الطاقة الأساسية في العالم، ومد نفوذها شرقاً إلى الحدود الروسية في أوروبا الشرقية ودول الكومنولث.

وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وجه بوتين انتقادات حادة إلى السياسة الأمريكية، وانتقدها «لاستخدامها المفرط للقوة، الذي يكاد يكون غير خاضع للسيطرة في العلاقات الدولية.. وتجاوزها حدودها الوطنية في كل اتجاه». وحذر بوتين من أن قيادة الولايات المتحدة لـ «عالم أحادي القطب» غير مقبول، وأدى إلى المزيد من الحروب والصراعات في العالم. ورأى أن «توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة»، خاصة في ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث، مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وقال بوتين إن «بلاده تمتلك الحق في السؤال عمّا يهدف إليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو، في حين إن التهديد الحقيقي العالمي يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل». ولا شك في أن تصريحات بوتين السابقة، كانت بمثابة تقييم للسياسة الأمريكية، وتعبيراً عن رفض روسيا لها، لما تمثله من تهديد مباشر للمصالح الروسية؛ كما تعد هذه التصاريح تعبيراً عن الفجوة القائمة بين مواقف الولايات المتحدة والموقف الروسي المتوازن، من عديد من القضايا التي ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها، كما ترى في استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل.

وتؤكد تصريحات بوتين أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية، فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حلف الأطلنطي، ونشر الدرع المضادة للصواريخ في دول أوروبا الشرقية؛ كما تعكس إدراك القيادة الروسية ضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن؛ وإنما بالسير في خطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدّد الأقطاب، ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي.

في هذا الإطار، فإن معارضة روسيا للاحتلال الأمريكي، تتسق مع التوجه العام للسياسة الروسية والاعتبارات الاستراتيجية الحاكمة لها، كما يمكن تفهم محاولة روسيا إحياءً للتعاون مع العراق بعد الاحتلال واستعادة بعض من نفوذها فيه.

رابعاً: الدور التنموي لروسيا في العراق في فترة ما بعد الاحتلال

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق، وما صاحبه من هيمنة أمريكية على مقدراته، وتدهور في الأوضاع الأمنية؛ إلى تراجع واضح في العلاقات الروسية العراقية. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٣ حدث هجوم مسلح على قافلة تابعة للسفارة الروسية في العراق، وتم اختطاف ثمانية موظفين في شركة «إنتر إنيرجي سيرفيس»، وقُتل موظف في الشركة نفسها نتيجة عملية إرهابية وقعت في أيار/مايو من العام نفسه، وحدث هجوم مسلح على حافلة كانت تقل خبراء للشركة نفسها في أيار/مايو ٢٠٠٥، أسفر عن مقتل ثلاثة منهم. تلا ذلك هجوم آخر على سيارة تابعة لسفارة روسيا الاتحادية في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، أسفر عن مقتل موظف واختطاف أربعة آخرين، تم إعدامهم في ما بعد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تسببت قافلة مدرعة تابعة للجيش الأمريكي بحادث مروري خطير، أصيبت فيه سيارات تابعة للسفارة الروسية في بغداد.

ورغم استمرار حالة عدم الاستقرار في العراق، فقد حرص البَلَدان على تطوير التعاون الاقتصادي والتقني بينهما، لا سيما خلال العامين الأخيرين؛ وقد سبق ذلك تهيئة سياسية وتوقيع اتفاقات أطرية حاكمة لهذا التعاون.

وقد قام عدد من الوفود العراقية بزيارة روسيا في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قام وفد عراقي برئاسة السيد عبد العزيز الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، بزيارة عمل قصيرة إلى موسكو، التقى خلالها بوتين. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٤، زار موسكو وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، وأجرى مباحثات مع نظيره الروسي سيرغي لافروف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، زار الرئيس العراقي د. أياد علاوي موسكو، واستقبله فلاديمير بوتين، ورئيس الحكومة ميخائيل فرادكوف.

ولكن رغم هذه الزيارات، فإنه حتى أواخر عام ٢٠٠٥، بدا وكأن روسيا قد جعلت من انسحاب القوات الأمريكية شرطاً لتطوير العلاقات مع العراق، وقد عبر الرئيس العراقي جلال طالباني عن ذلك صراحة، حين دعا موسكو إلى إعادة النظر في سياستها تجاه العراق، مشيراً إلى أن موسكو تنظر «إلى العراق من خلال علاقاتها مع الولايات المتحدة». وانتقد تأكيد روسيا الدائم ضرورة مغادرة القوات الأمريكية العراق، قائلاً: «تصوروا أن القوات ستغادر غداً، فماذا سنجني بعد ذلك؟ حرباً أهلية؟ ومن سيمنع إيران من اجتياح جنوب العراق؟ من سيحول دون دخول تركيا شمال البلاد؟». وأضاف مخاطباً موسكو: «الوقت يمر بسرعة وأنتم تتراجعون في العراق. وعلى الحكومة الروسية أن تعيد النظر في سياستها في العراق... على روسيا أن تكون صديقة النظام الجديد، وأؤكد لكم أنه سيستمر طويلاً... وحدها سياسة صديقة من جانب الدولة الروسية تتيح لمشاريعكم العودة إلى العراق»[(١١)].

(١١) **الصباح**، ٢٠٠٥/٩/١٢.

وقد كان للغة الخطاب السابقة تأثيرها في القيادة الروسية، فجاءت النقلة النوعية في العلاقات الروسية العراقية، في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بعد اللقاء الذي تم بين طالباني وبوتين، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في نيويورك. فقد اتفق الرئيسان على ضرورة فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين والتعاون الواسع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، إضافة إلى التعاون المشترك لمواجهة الإرهاب. وفي هذا السياق، اتفق الرئيسان على تفعيل عمل اللجنة الوزارية العراقية ـ الروسية وأن يبحث وزيرا خارجية البلدين آلية العمل من أجل تحقيق ذلك. ورحب الرئيس طالباني بعودة الخبراء الروس، ودعا إلى عودة الشركات الروسية أيضاً مؤكداً أنها «ستجد التأييد من قبل القيادة العراقية ومنه شخصياً»[١٢].

ومنذ ذلك الحين، بدأ التطور المطرد في العلاقات الروسية العراقية، خاصة على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وتضمن ذلك ما يلي:

ـ موافقة مجلس الوزراء العراقي في أيار/مايو ٢٠٠٦ على فتح قنصليتين روسيتين في البصرة وأربيل، على أن يحتفظ العراق بحقه في فتح قنصليتين له في روسيا مستقبلاً، عند توفر الإمكانات لذلك[١٣]. وقد افتتحت بالفعل القنصلية الروسية في مدينة أربيل في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٧، لتسهيل حركة التبادل بين كردستان وروسيا؛ حيث إنه بإمكان مواطني كردستان الحصول على تأشيرة الدخول إلى روسيا من القنصلية، بدلاً من الذهاب إلى بغداد[١٤].

ـ قامت روسيا بشطب ٩٣ بالمئة من الديون العراقية المستحقة إليها، التي بلغت عام ٢٠٠٣ قبيل الاحتلال ١٢,٩ مليار دولار. وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك بين البلدين، خلال زيارة وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إلى موسكو، في شباط/فبراير ٢٠٠٨. كما تم خلال الزيارة توقيع مذكرة تفاهم إطارية خاصة بالتعاون الاقتصادي والفني والعلمي بين روسيا والعراق، الأمر الذي يتوقع أن يعطي دفعة كبيرة للعلاقات بين البلدين في هذا المجال[١٥].

ـ تم تأكيد احترام العقود والاتفاقات السابقة بين روسيا والنظام العراقي السابق، وعودة الشركات النفطية وغيرها من الشركات الروسية إلى العراق. وفي هذا السياق، استأنفت شركة لوك أويل النفطية الروسية عملها في العراق. وكانت شركة لوك أويل قد وقعت في عام ١٩٩٧ اتفاقاً مع العراق، يقضي بتطوير المرحلة الثانية من حقل القرنة، كما سبقت الإشارة؛ ولكن الظروف الأمنية في فترة ما بعد الاحتلال منعت الشركة من الاستمرار في عملها. وقد قامت الشركة بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة النفط العراقية

(١٢) الصباح، ٢٠٠٥/٩/١٦.
(١٣) الصباح، ٢٠٠٦/٥/٩.
(١٤) الصباح، ٢٠٠٧/١١/٣٠.
(١٥) الصباح، ٢٠٠٨/٢/١١.

لاستئناف عملها وذلك في ١٠ آذار/مارس عام ٢٠٠٤. وبموجب تلك المذكرة، تقوم شركة لوك أويل بتدريب ١٥٠ فنياً عراقياً كل عام، وذلك في مدينة برم الصناعية الكبرى الواقعة في قلب روسيا، وكذلك في جامعة النفط والغاز الروسية (إيفان جوبكين) في موسكو، والجامعة التقنية للنفط والغاز في مدينة أوفا. وتتكون المجموعة المتدربة من مهندسين عراقيين شبان ذوي كفاءات عالية، وخبرة في العمل في قطاع النفط. وقد تم حتى مطلع عام ٢٠٠٧، تدريب ٤٥٨ مهندساً في إطار دورات تدريبية متخصصة مدتها شهر واحد، في منشآت شركة لوك أويل، و١٠ مهندسين في دورات التدريب المتكاملة، ومدتها سنة واحدة، في منشآت الشركة والجامعات، و٨٤ مهندساً من طلاب الماجستير والدكتوراه، في جامعات النفط والغاز الروسية[١٦].

ـ تم بحث استئناف التعاون لبناء محطات للطاقة الكهربائية في العراق حيث بدأت الشركات الروسية في آب/أغسطس ٢٠٠٣ مشروع ترميم وبناء المحطتين الكهرحراريتين في مدينتي اليوسفية والناصرية، وإعادة تأهيل عدد من الوحدات التوليدية في المحطات الكهربائية الأخرى، فضلاً عن عدد من مشاريع الخطوط ونقل الطاقة الكهربائية. إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية، حال دون ذلك، حيث اتخذت روسيا قراراً في العام التالي ٢٠٠٤ بجلاء الخبراء الروس من العراق. وقد تعهدت وزارة الكهرباء العراقية بتوفير الحماية المطلوبة للشركات والخبراء الروس في حال عودتهم إلى العراق لتنفيذ المشاريع المتعاقد عليها سابقاً[١٧]. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، بحث سيرغي مولوجاف، مدير عام شركة «تيخنو بروم إكسبورت» الروسية، ووزير الكهرباء العراقي كريم وحيد، استئناف إعادة بناء وتجهيز محطة «الحارثة» الكهرحرارية، وكذلك شروط مواصلة بناء محطة «اليوسفية» الكهرحرارية. وكان عقد بناء محطة «اليوسفية» قد وقع عام ١٩٨٨، في إطار اتفاقية حكومية بين الاتحاد السوفياتي والعراق. واضطرت «تيخنو بروم إكسبورت»، إلى وقف العمل في مشروع المحطة وإجلاء العاملين في الشركة ثلاث مرات، لأسباب أمنية، كان آخرها عام ٢٠٠٤، بعد إنجاز ٥٠ بالمئة من حجم تشييد أبنية المنشأة[١٨]. وتحمي مشروع محطة «اليوسفية» الكهربائية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وحدات من الجيش العراقي بما فيها مدرعة، ويقيم كافة الخبراء الروس البالغ عددهم من ٣٠٠ إلى ٣٧٠ فنياً داخل المحطة[١٩]. كذلك، فازت شركة «تيخنو بروم إكسبورت» بمناقصة إعادة تأهيل وتجهيز المحطة الكهروحرارية في البصرة، التي تشغل وحدة توليد يابانية الصنع، قدرتها ١٥٠ ميغاواط. وقد خصص البنك الدولي لهذا المشروع ١٣٠ مليون دولار. وثمة احتمال برفع القيمة عشرة ملايين دولار إضافية، بطلب من الشركة الروسية، وذلك لاعتبارات مرتبطة بخدمات الأمن، خلال السنوات الثلاث المقررة لإنجاز المشروع.

(١٦) **الصباح**: ٢٠٠٧/٦/٩؛ ٢٠٠٧/٦/٢٠، و٢٠٠٧/٩/٢٢.
(١٧) **الصباح**، ٢٠٠٦/١٢/٥.
(١٨) وكالة نوفوستي، ٢٠٠٩/٣/١٣.
(١٩) وكالة نوفوستي، ٢٠٠٩/٢/٢٥.

وإلى جانب شركة «تيخنو بروم إكسبورت» هناك حوالى تسع شركات روسية عاملة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد العراقي، وخاصة في قطاع الطاقة الكهربائية. منها شركة «إنتر إنيرجي سيرفيس» الروسية، التي تعمل على تحديث محطة الناصرية.

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٨، استأنفت شركة «سيلوفيا ماشيني» الروسية تنفيذ عقد وقعته مع العراق في العام ٢٠٠١، وتعهدت بموجبه تزويد محطة العظيم الكهربائية (قيد الإنشاء) بتربينين وتجهيزات أخرى. واضطرت ظروف الحرب الشركة الروسية إلى وقف تنفيذ الاتفاقية، بعدما قامت بتوريد معدات بقيمة ثمانية ملايين دولار. ويُفترض أن تدخل المحطة حيز العمل في تموز/يوليو ٢٠١٠. وثمة مشروع آخر تقوم ذات الشركة الروسية بتنفيذه في العراق، وهو مشروع توريد المعدات والأجهزة الكهربائية للمحطة الكهروحرارية «دبس».

ـ استئناف التعاون في مجال المشروعات المائية، ومنها مشروع محطة ضخ المصب العام في مدينة الناصرية، التي يبلغ تصريفها الإجمالي ٢٠٠ متر مكعب في الثانية، إذ تقوم شركة إنترماش الروسية بتنفيذ الأعمال الميكانيكية والكهربائية في المحطة[٢٠].

ـ على صعيد آخر، قامت روسيا بإرسال مجموعة كبيرة من الكتب التي تم جمعها بمبادرة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من أجل مكتبات كليات جامعة بغداد، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. كما تم الاتفاق أيضاً على التعاون بين جامعة فارونش الروسية وجامعة بغداد، خاصة كليتي اللغات والهندسة، لتزويدها بالخبرات وهيكلة المناهج[٢١].

ـ قامت روسيا بتقديم مساعدات إنسانية للعراق في مجال الصحة، إذ قامت بتزويد بعض المؤسسات الصحية بعدد من مركبات الإسعاف والتجهيزات الطبية والأدوية[٢٢].

ـ وقع البَلَدان في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، مذكرة لـ «لتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني».

ويظل المجال العسكري خارج نطاق التعاون بين البلدين. فرغم أن رئيس الوزراء نوري المالكي، حدد المجالين العسكري والطاقة، ضمن أولويات المجالات التي يرغب العراق في تطوير التعاون فيها مع موسكو[٢٣]، ورغم الفرص المتاحة لتطوير التعاون العسكري الفني حيث شكلت الأسلحة والمعدات السوفياتية حوالي ٩٠ بالمئة من أسلحة الجيش العراقي في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي، فقد الجيش العراقي الجزء الأكبر منها أثناء الاجتياح الأمريكي. ويتسلح الجيش العراقي المتكون من ١٤ فرقة اليوم بأسلحة خفيفة فقط، وهو بحاجة إلى الأسلحة الثقيلة، التي تعتبر روسيا مصدراً رئيسياً لها إذا أراد العراق استيراد أسلحة روسية. وقد أصدر بوتين في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ مرسوماً بإلغاء الحظر على

(٢٠) **الصباح**، ٢٠٠٧/١١/٢.
(٢١) **الصباح**، ٢٠٠٥/٣/٢٦.
(٢٢) **الصباح**، ٢٠٠٧/٧/٦.
(٢٣) **الصباح**، ٢٠٠٨/٣/٢٤.

توريد المعدات الحربية والأسلحة إلى العراق[٢٤]، وأكد رومان كيريلوف رئيس قسم العلاقات العامة والإعلام في مجموعة شركات «مروحيات روسيا» أن الجانب الروسي بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تنفيذ صفقة تقضي بتزويد العراق بـ ٢٢ مروحية من طراز «مي ـ ١٧» للأغراض الأمنية، وتبلغ قيمة الصفقة حوالى ٨٠ مليون دولار[٢٥] إلا أنه في ظل الاحتلال الأمريكي، ليس من المتصور وجود تعاون عسكري حقيقي بين روسيا والعراق.

خاتمة

لقد كان موقف روسيا من الأزمة العراقية، موقفاً هاماً حيث جرد الاحتلال الأمريكي من الشرعية الدولية، وأوضح بجلاء الميول الاستعمارية الدموية لدولة ظلت طويلاً تردد شعارات العدالة والحرية للأمم والشعوب، منذ إعلان الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسون مبادئه الأربعة عشر في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

كما إن الدور التنموي الذي تقوم به روسيا في العراق في فترة ما بعد الاحتلال، يؤكد أن موسكو، بما تمتلكه من قدرات تكنولوجية، وتقنيات تحتاج إليها بلدان المنطقة، ومنها العراق؛ شريك جيد وهام، يمكن الوثوق به والتعاون معه وتوظيف إمكانياته لخدمة الأهداف التنموية الوطنية. خاصة وأنها لا تسيس دورها التنموي، ولا تقترن التكنولوجيا المقدمة من جانبها بشروط وأبعاد سياسية مثل دول أخرى، بما في ذلك التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية ومبيعات الأسلحة؛ وهو الأمر الواضح في التعاون الروسي مع إيران على سبيل المثال.

فروسيا تمثل فاعلاً أساسياً في النظام الدولي، وقدراتها تؤهلها للعب دور مستقبلي أوسع نطاقاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة في مجال الشراكة الاقتصادية والتقنية التي تعتبر المحك الأساسي في ترتيب الدول وتحديد موقعها في النظام الدولي، ولديها أيضاً رغبة صادقة في تعاون حقيقي وشراكة متوازنة. وخلال زيارة نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي لموسكو في ١٠ نيسان أبريل ٢٠٠٩ أكد الرئيس الروسي ديميتري مدفيديف: أن «روسيا مستعدة للمساهمة في تنمية العراق المعاصر الذي يسير على طريق التطور الديمقراطي»، وأن روسيا «تعول على الزيارة لفتح صفحة جديدة في العلاقات الروسية العراقية وتطوير العلاقات المتعددة الجوانب بين البلدين». وعلى العراق الاستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال من أجل مستقبل أفضل لعراق آمن.. مستقل ومزدهر ■

(٢٤) **نيزافيسيمايا جازيتا**، ٢٠٠٩/٢/٢٠، نقلاً عن: وكالة نوفوستي.
(٢٥) وكالة نوفوستي، ٢٠٠٩/٤/٢.